

قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٤٣

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٢-١٩٤٣

نحن فاروق الأول ملك مصر

نقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية جامعة فاروق الأول للسنة المالية ١٩٤٢-١٩٤٣ الباب الثاني "مصروفات عامة" اعتماد إضافي قدره ٣,٠٠٠ ج.م (ثلاثة آلاف جنيه) لتسوية تجاوز البند ٢ "مصروفات انتقال وبدل سفر ونقل".

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الوفور العامة لميزانية جامعة فاروق الأول.
مادة ٢ - أهل وزيرى المعارف العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر عابدين في ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٣٦٢ (٣٠ مايو سنة ١٩٤٤)

فاروق

نأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية وزير المعارف العمومية رئيس مجلس الوزراء
كامل صدق محمد هجيب لملال مصطفى النحاس

قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٣

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية جامعة فؤاد الأول للسنة المالية

١٩٤٢-١٩٤٣

نحن فاروق الأول ملك مصر

نقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية جامعة فؤاد الأول للسنة المالية ١٩٤٢-١٩٤٣ باب ٢ "مصروفات عامة" اعتماد إضافي قدره ٥,٤٠٠ جنيه (خمسة آلاف وأربعمائة جنيه) زيادة على المبلغ المروج لإعانة مستشفى ذكوى كتنشتر .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الوفور العامة لميزانية نفسها .

مادة ٢ - أهل وزيرى المعارف العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر عابدين في ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٣٦٢ (٣٠ مايو سنة ١٩٤٣)

فاروق

نأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية وزير المعارف العمومية رئيس مجلس الوزراء
كامل صدق محمد هجيب لملال مصطفى النحاس

قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٣

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٢-١٩٤٣

نحن فاروق الأول ملك مصر

نقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٢-١٩٤٣ القسم ١١ "وزارة العدل" فرع ٢ "الحاكم المختلطة" قسم العقود والوثائق" باب ٢ "مصروفات عامة" اعتماد إضافي قدره ١,٧٥٠ جنيها (ألف وسبعمائة ونمسون جنيها) لتسوية تجاوز بعض نفود هذا الباب .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

مادة ٢ - أهل وزيرى العدل والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر عابدين في ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٣٦٢ (٣٠ مايو سنة ١٩٤٣)

فاروق

نأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية وزير العدل رئيس مجلس الوزراء
كامل صدق محمد هجيب لملال مصطفى النحاس